



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة رقم (4)

آفاق تعزيز الترابط بين الإقتصاد الفلسطيني

والفلسطينيين داخل الخط الأخضر

2021

## آفاق تعزيز الترابط بين الاقتصاد الفلسطيني والفلسطينيين داخل الخط الأخضر



أعد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) هذه الورقة الخلفية بدعم من مجموعة الاتصالات الفلسطينية.

إن الآراء والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مجموعة الاتصالات الفلسطينية.

قبل نكبة العام 1948، كان الفلسطينيون داخل الخط الأخضر جزءاً متجانساً من نسيج المجتمع الفلسطيني، وجزءاً أساسياً في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، خاصة في مدن الساحل الفلسطيني مثل حيفا، ويافا، وعكا. كانت مدينة حيفا مركزاً للنشاطات الاقتصادية والتجارية، حيث جذبت الآلاف من العاملين من مختلف مدن فلسطين التاريخية، كما كانت مدينة نابلس مركزاً تجارياً وإدارياً للبلدات، والقرى العربية الداخلية البعيدة عن الساحل الفلسطيني.

بعد النكبة، وجد الفلسطينيون في داخل الخط الأخضر أنفسهم معزولين جغرافياً، واقتصادياً، واجتماعياً عن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بفعل سياسة الفصل العنصري التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي. بقي السكان الفلسطينيون في الداخل على إثرها على هامش اهتمامات المجتمع الفلسطيني، وعلى هامش تشكيلاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعلى هامش حركته الوطنية<sup>1</sup>. لم يتغير الواقع كثيراً بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 على الرغم من بعض أشكال التواصل بين الفلسطينيين على شقي الخط الأخضر. ساهم توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو في تسعينات القرن الماضي واعترافها بإسرائيل، بإبعاد جزء كبير من الفلسطينيين العرب في الداخل عن قضيتهم الأم واعتبار ما حدث في أوسلو تخل عنهم، وعن قضيتهم التي ناضلوا من أجلها منذ بدء نشوء الحركة الصهيونية، وهجرة اليهود إلى فلسطين.

شهد العقدان الماضيان - بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية والحراك الجماهيري الفلسطيني في الداخل الذي رافقته ("هبة أكتوبر")، تغييراً على نحو متسارع في حالة التهميش والانفصال عن الترابط بالعمق الفلسطيني التي سبقت مرحلة أوسلو. تلك الحالة التي عانى منها الفلسطينيون الذين باتوا مواطنين لدولة إسرائيل منذ 1948، في سياق محاولات "الأسرلة" لقضاياهم وإنكار حقوقهم وهامال تطورهم. حيث بدأت منذ اتفاقات أوسلو التي استنتجهم من المعادلة الفلسطينية-الإسرائيلية وتركبهم لمصيرهم كقضية داخلية إسرائيلية، تتكشف عناصر الهوية السياسية والاجتماعية الذاتية ومسار التنمية المنفصلة الذي سلكوه، ومكان قوتهم في التطور الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، ومدى تأثيرها على التشكلات المستقبلية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

لا شك أن مشاركة فلسطيني الداخل في الهبة الفلسطينية العامة الأخيرة نصرته للقدس وقطاع غزة، لها أسباب أخرى لا ترتبط باللحظة الحالية. تعزى هذه الأسباب إلى تراكم حالة من الإحباط شملت مختلف جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، نتيجة سياسة التهميش والتمييز على أساس الدين والقومية التي انتهجتها دولة إسرائيل خلال الـ 73 سنة الماضية. فرضت هذه الهبة نفسها على الوعي السياسي، والاقتصادي الفلسطيني على طرفي الخط الأخضر. ما يستدعي ضرورة إعادة التفكير في أهمية استغلال الميزان الديموغرافي لصالح الاقتصاد الفلسطيني، من خلال تقوية الروابط الاقتصادية بين مختلف التجمعات الفلسطينية على امتداد فلسطين التاريخية لمواجهة سياسة التمييز التي تنتهجها إسرائيل تجاه الفلسطينيين بغض النظر عن كونهم مواطنين إسرائيليين أو من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

<sup>1</sup> روحانا، نديم (2008). وثيقة حيفا والفلسطينيون في إسرائيل: من هامش سياسي إلى مركز أخلاقي. في خليل نخلة (محرر)، مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل (صفحات: 76-142). رام الله: مدار-المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

يسعى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) من خلال إعداد هذه الورقة إلى تسليط الضوء مجدداً على العلاقة الاقتصادية والتجارية بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، خاصة في سياق التطورات الأخيرة، وذلك لقناعة المعهد أن مثل هذه العلاقة من الممكن أن تشكل رافعة اقتصادية تنموية واجتماعية تعزز من صمود الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم، وتعزز نضالهم ضد سياسات الفصل العنصري، والاقصاء، والتهميش التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي. تحدد هذه الورقة معالم العلاقة الاقتصادية الفلسطينية مع فلسطيني الداخل، والتي اقتصر على الضفة الغربية بعد الانتفاضة الثانية، من خلال عرض التطورات التاريخية للعلاقة الفلسطينية عبر الخط الأخضر، وطبيعتها، وسبل تعزيزها. كما تسلط الضوء على أبرز التحديات والمعوقات التي تعيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، وتعتبر هذه الورقة امتداداً وتحديثاً لتلك التي ناقشها المعهد عام 2017.<sup>2</sup>

## 1. ملامح العلاقة الاقتصادية مع فلسطيني الداخل (المناطق الجغرافية، والقطاعات الاقتصادية، وحجم التبادل التجاري).

يلعب الموقع الجغرافي الدور الأبرز في إقبال فلسطيني الداخل على بعض المناطق الفلسطينية دون غيرها، حيث تعتبر منطقة محافظة جنين الوجهة الأولى لسكان منطقة مرج ابن عامر، وقرى المثلث الشمالي، ومنطقة الناصرة وذلك بحكم التقارب الجغرافي بينهما. بينما يتوجه جزء كبير من سكان منطقة المثلث الجنوبي إلى مناطق طولكرم، وقلقيلية، ونابلس بهدف شراء مستلزماتهم، يستهدف سكان النقب مدينتي الظاهرية والخليل. ناهيك عن الحجاج الذين يتوافدون يومياً من مختلف مناطق الداخل في رحلات منتظمة إلى القدس لأداء الفرائض الدينية وكذلك التجوال في أسواق البلدة القديمة.

يعتبر انخفاض مستوى الأسعار في الضفة الغربية عن مستواها في إسرائيل، وارتفاع مستوى المعيشة في أوساط المواطنين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر (حوالي 6 أضعاف أقرانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة) عاملاً مهماً في جذب مواطني الداخل للتسوق من الضفة الغربية. إضافة إلى البعد الثقافي، والسياسي، والوطني، حيث ينظر الفلسطينيون في الداخل للتسوق في الضفة الغربية على أنه يساهم في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني، ويساهم في صمود المواطنين الفلسطينيين، ويوفر لهم بديلاً عربياً قريباً عن التجوال أو التسوق أو السياحة في المدن الإسرائيلية. كما أن نسبة كبيرة منهم يعتبرونه جزءاً من الحفاظ على الهوية القومية والثقافية الفلسطينية المشتركة، لتحقيق نوع من الاستقلالية الاقتصادية في ظل سياسة التهميش التي يعانون منها في مدن وقرى الداخل الفلسطيني.

تصطدم هذه العوامل المشجعة بإجراءات التفتيش والعراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على المعابر بين إسرائيل ومدن الضفة الغربية، وبتحكم بأوقات دخولها، والتي تخضع في أغلب الاوقات إلى مزاجيتهم. فتعتمد إلى إغلاق المعابر خلال فترات الأعياد اليهودية، وفترات التصعيد على مناطق الضفة الغربية والحرب في قطاع غزة. تحد هذه المعوقات بشكل أساسي من وصول مواطني الداخل إلى أسواق الضفة الغربية.

لا توجد إحصاءات رسمية منشورة حول حجم النشاط التجاري والاقتصادي بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، إلا أن نتائج المسح الذي أجراه المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) قدر قيمة إنفاق الأسر الفلسطينية في الداخل

<sup>2</sup> ماس (2017). واقع وفرص التعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، جلسة طاولة مستديرة (5)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). <https://www.mas.ps/files/server/20170806104656-2.pdf>

المحتل على المنتجات الاستهلاكية من مناطق السلطة الفلسطينية بـ 1.1 مليار شيكل تمت من خلال أكثر من 900 ألف زيارة إلى هذه المناطق في العام 2013.<sup>3</sup> تشير ذات النتائج إلى أن الإنفاق على المواد التموينية، والفواكه والخضراوات، والألبسة والأحذية يشكل النسبة الكبرى من الإنفاق العام لفلسطيني الداخل في مناطق السلطة الفلسطينية. كما تشكل مراكز إصلاحات السيارات عاملاً مهماً يدفع هؤلاء المواطنين لزيارة مناطق الضفة الغربية، إضافة إلى المطاعم والفنادق والأماكن الترفيهية والسياحية.

كما تعد الجامعات والمعاهد الفلسطينية هدفاً لنسبة ليست بالبسيطة لطلاب الداخل الفلسطيني. إضافة إلى المختبرات الطبية، وعيادات الأسنان التي يرتادها فلسطينيو الداخل كونها غير مغطاة من التأمين الحكومي الإسرائيلي. من ناحية أخرى، تنتشر العديد من المنتجات التي تصنعها المنشآت التي يملكها رجال الاعمال الفلسطينيين من داخل الخط الاخضر في أسواق الضفة الغربية، كما أنها تحتل أفضلية كبرى بين المنتجات الأكثر استهلاكاً في السوق الفلسطينية، كطحينة الهلال، وأرز شقحة، ولينة طمرة. شهدت الأعوام السابقة خلال الفترة (2017-2020) ازدياداً مضطرباً في إقبال فلسطيني الداخل على التسوق من الضفة الغربية خاصة على أسواق محافظة جنين<sup>4</sup>، لذلك فمن المرجح أن تكون قيمة هذه المعاملات بين الطرفين قد تضاغت خلال هذه الفترة عما كانت عليه في العام 2013.

على صعيد آخر يساهم الفلسطينيون في الداخل في العمالة الفلسطينية بالاتجاهين، حيث لعبت سهولة تنقلهم من الداخل إلى الضفة الغربية وبالعكس، دوراً مهماً في أعمال المصنعين الفلسطينيين خاصة في قطاع نقل البضائع، ما يدفع هؤلاء المصنعين إلى تشغيلهم والاعتماد عليهم كثيراً في أعمالهم. كما يشغل أصحاب المنشآت العاملة في المناطق العربية في الداخل آلاف العمال الفلسطينيين خاصة في قطاعات البناء والإنشاءات، المطاعم، والمحال التجارية والزراعية الموسمية.

تتسم الحركة التجارية بين فلسطيني الداخل والضفة الغربية بالتذبذب وعدم الاستمرارية نظراً للظروف السياسية غير المستقرة التي تشهدها فلسطين منذ 1967. أيضاً، خلال جائحة كورونا، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق المعابر مع الضفة الغربية، كما قامت الحكومة الفلسطينية بتوجيه نداء إلى فلسطيني الداخل بعدم التوجه إلى الأسواق الفلسطينية في الضفة الغربية للحد من انتشار الجائحة التي انتشرت بشكل كبير داخل إسرائيل. تأثرت أسواق الضفة الغربية بشكل كبير خلال فترة الإغلاق مما كبد المنشآت التجارية والصناعية الفلسطينية خسائر كبيرة خاصة في مدن شمال الضفة الغربية ومناطق جنوب الخليل كالظاهرية، واضطر العديد منها للإغلاق بسبب اعتمادها بشكل كبير على المتسوقين من الداخل. عبر أصحاب المصالح الاقتصادية في هذه المناطق بالإجماع على حدة تأثير إغلاق المعابر في وجه مواطني الداخل على أسواقهم التي أصبحت شبه خاوية، وهنا نسلط الضوء على أبرز هذه التأثيرات:

- انخفاض عدد الزوار من فلسطيني الداخل إلى محافظة نابلس بنسبة وصلت إلى أكثر من 70% خلال فترة الإغلاق. ما أثر بشكل كبير على قطاع السياحة المتمثل في الفنادق والمطاعم، يليه قطاع التجارة

<sup>3</sup> بناء على نتائج المسح الذي نفذته المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) عام 2013، بعنوان تقدير حجم المشتريات والخدمات من قبل فلسطيني الداخل في مناطق السلطة الفلسطينية. تقرير غير منشور

<sup>4</sup> [أثر إعلان حالة الطوارئ على القطاعات الاقتصادية في محافظة جنين\(jenincci.org\)](http://www.jenincci.org)

- المتمثل في المواد التموينية والملابس والأحذية، ومن ثم قطاع الأثاث، إضافة إلى ورش الخياطة. هذا بالإضافة إلى قطاع نقل البضائع الذي توقف بشكل كلي بالاتجاهين.<sup>5</sup>
- تأثرت مدينة جنين بشكل أكبر بكثير من مدينة نابلس جراء عدم قدرة فلسطيني الداخل على التسوق خلال فترة جائحة كورونا التي جاءت بالتزامن مع إغلاق معبر الجملة الذي يشكل نقطة المرور الأسهل لفلسطيني الداخل إلى جنين. نتيجة لذلك تأثرت كافة القطاعات الاقتصادية في منطقة جنين خاصة المقاهي والمطاعم، ومحال الألبسة والمواد التموينية. إضافة إلى المختبرات الطبية، وعيادات الأسنان، حيث قدر تراجع المبيعات بنسبة 70%.<sup>6</sup>
- انخفض عدد المتسوقين من منطقة النقب إلى مدينة الظاهرية بنسبة 90%، وانخفضت نسبة المبيعات بحوالي 70%، وهو ما أثر على جميع القطاعات الاقتصادية خاصة المنشآت العاملة في بيع المواد التموينية والخضار والفواكه وتصلح السيارات، والمطاعم. هذا يدل على مدى اعتماد اقتصاد هذه المنطقة على سكان النقب.<sup>7</sup>

## 2. التحديات والمعوقات التي تعيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين طرفي الخط الأخضر

إن تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر كهدف استراتيجي، يجب العمل عليه والتخطيط له من قبل مختلف الجهات والقطاعات الفاعلة في الجانبين من أجل استغلال الميزان الديموغرافي لصالح الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز صمود الفلسطينيين على امتداد فلسطين التاريخية. إلا أن هناك العديد من العقبات والصعوبات التي يجب دراستها بشكل جيد وإيجاد الحلول العملية لها من أجل ألا يكون التكامل الاقتصادي مجرد شعار، بل خطة مدروسة ستسهم في بناء اقتصاد عربي قوي داخل الخط الأخضر ويكون له مردود كبير على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي بدوره سيسهم في تعزيز صمود الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم.

### 3.1 المعوقات الإسرائيلية وسياسة الفصل بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر

انتهج الاحتلال الإسرائيلي بعد النكبة سياسة الفصل التام بين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، ومناطق الضفة الغربية، وقطاع غزة، ومنع أي تواصل اجتماعي بين طرفي الخط الأخضر. استمر ذلك حتى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 حين فتحت الحدود لكن التبادل بقي محدوداً ومحلياً، حتى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو حين كانت هناك حركة نشطة للمتسوقين من الداخل إلى قطاع غزة وشواطئها. بعد الانتفاضة الثانية قيدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حركة الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والعبور إلى إسرائيل أو القدس، حيث كان يطلب منهم تقديم طلب تصريح إلى السلطات الإسرائيلية، والحصول عليها يخضع لنظام صارم وتعسفي يفنقر للشفافية والقواعد الواضحة. هذا كله أثر بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، إلى أن تم إعادة السماح بالعبور إلى داخل المناطق الفلسطينية بعد عام 2009.

<sup>5</sup> المصدر: مقابلة مع رئيس غرفة تجارة وصناعة نابلس بتاريخ 2021/5/9.

<sup>6</sup> المصدر: مقابلة مع رئيس غرفة تجارة وصناعة نابلس بتاريخ 2021/5/6.

<sup>7</sup> المصدر: مقابلة مع مدير بلدية الظاهرية وعدد من أصحاب المنشآت في مدينة الظاهرية بتاريخ 2021/5/12.

يشكل الاحتلال الإسرائيلي العقبة الأساسية أمام أي جهود ستبذل في تحقيق أي نوع من التكامل الاقتصادي مع الفلسطينيين في الداخل. إذ عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العقود الماضية على إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وإجباره على الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي بدرجة كبيرة، من خلال سيطرته على عناصر الإنتاج والموارد الطبيعية الفلسطينية، وفرض الحصار على قطاع غزة منذ أكثر من 15 عاماً، وتحكمها في الحركة التجارية، وحركة الأفراد الداخلية والخارجية.

كذلك الحال بالنسبة للسكان الفلسطينيين في الداخل المحتل، حيث انتهجت إسرائيل سياسات تقوم على التمييز والتهميش ضد التجمعات العربية، من خلال التمييز في التعليم والتوظيف، إضافة إلى حرمانهم من حقوقهم المدنية، وسلهم ممتلكاتهم في بعض المناطق، وإخضاعهم، وعزلهم، وفصلهم قسراً بحكم هويتهم، واستهداف الهوية الفلسطينية والثقافية وغيرها من وسائل التهميش والإقصاء.<sup>8</sup> أما من ناحية اقتصادية، فقد عملت إسرائيل على إعاقة أي تطور اقتصادي، وصناعي، للمدن والتجمعات الفلسطينية في داخل الخط الأخضر، من خلال انتهاج سياسة مصادرة الأراضي، ومنع التوسع السكاني، وإنشاء البنية التحتية الصناعية، والتميز في الاستثمارات والتخطيط الحكومي، والتأخير في المصادقة على خطط السلطات المحلية، والذي حال دون تطوير قاعدة اقتصادية عربية مستقلة. على الرغم من التحولات والتغيرات والمبادرات الاقتصادية الذاتية في البلدات العربية داخل الخط الأخضر، لم تتجج الجماهير العربية بمبادراتها الذاتية بصقل هوية اقتصادية محلية متينة، حيث لم تتحول هذه المبادرات إلى خطط اقتصادية، عملية ومهنية، تقلب المنظومة الاقتصادية في المجتمع العربي.<sup>9</sup>

عملت إسرائيل على فصل المواطنين الفلسطينيين بين طرفي الخط الأخضر بجدار الفصل العنصري، والسماح بالتنقل فقط من خلال عدد محدود من المعابر والتي لا تعمل بشكل منظم وتقيق بشكل كبير حركة المواطنين الفلسطينيين بالاتجاهين. كما كان الحال، خلال فترات التصعيد الإسرائيلي في مناطق الضفة الغربية والحرب على غزة، حيث تنتهج إسرائيل سياسة العقوبات الجماعية حيث تمنع دخول الفلسطينيين من داخل الخط الأخضر إلى المناطق الفلسطينية. فخلال حرب غزة عام 2014 على سبيل المثال، أغلقت إسرائيل الحواجز ما أدى إلى توقف توافد فلسطيني الداخل عبر حاجز الجلطة في جنين بشكل كلي (حوالي 6 آلاف سيارة أسبوعياً).<sup>10</sup>

### 3.2 ضعف البيئة الاستثمارية في فلسطين وغياب السياسات الحكومية المتعلقة بتعزيز العلاقة الاقتصادية مع الفلسطينيين في الداخل

أدت العوامل، والمحددات، السياسية، والأمنية المعاكسة لبيئة التنمية والاستثمار خلال العقدين الماضيين<sup>11</sup> بالإضافة إلى ضعف السياسات العامة، والبيئة التنظيمية في الأراضي الفلسطينية إلى خلق بيئة طاردة للاستثمارات. أشارت النتائج الأولية التي أصدرها كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية حول واقع الاستثمار الدولي، والدين الخارجي لفلسطين في نهاية الربع الرابع 2020،<sup>12</sup> إلى وجود ارتفاع في الاستثمارات الفلسطينية في الخارج، قابلها

<sup>8</sup> <https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/27/378469>

<sup>9</sup> د. مها كركبي صباح، المحاضرة والباحثة في العلوم الاجتماعية في جامعة "بن غوريون"، ومديرة وحدة البحوث في المنتدى الاقتصادي العربي، مقابلة مع موقع Arab48 حول "الاقتصاد العربي: تحديات وتحولات ما بعد هبة القدس والأقصى"، تاريخ النشر: 2020/10/24.

<sup>10</sup> الخالدي، رجا (2017). واقع وفرص التعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، جلسة طاولة مستديرة (5)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). <https://www.mas.ps/files/server/20170806104656-2.pdf>

<sup>11</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2014). تقييم التعديلات الأخيرة (2014) لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، جلسة طاولة مستديرة رقم (7).

<sup>12</sup> <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3556>

ثبات في الاستثمارات الخارجية في فلسطين. كما أشارت النتائج إلى أن "التفاوت بين أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين، وأرصدة الاستثمارات الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية-الالتزامات الأجنبية) لا يزال كبيراً بقيمة بلغت 2,859 مليون دولار أمريكي، بارتفاع بلغت نسبته 18% مقارنة مع الربع السابق من العام 2020". يشير ارتفاع معدل الاستثمارات الفلسطينية في الخارج إلى ضعف البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية، والتي شكلت بيئة طاردة للاستثمار المحلي، وعقبة كبيرة أمام الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية.

في ظل الواقع المعقد، وغياب الخطط الحكومية المحفزة (إصدار تشريعات ميسرة، والتسريع في إجراءات تسجيل الشركات، والتخفيف من نسبة المخاطرة أمام المستثمرين)، وضعف الحماية من السلطة الفلسطينية للاستثمارات الأجنبية فإنه من الصعب خلق بيئة استثمارية جاذبة لرأس المال العربي في الداخل. في المقابل تتمتع إسرائيل ببيئة استثمارية محفزة، ومفتوحة للاستثمار الداخلي والخارجي، فهي تمتلك العديد من الأصول التي تجعلها جاذبة للاستثمار، مثل ارتفاع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير التي تعد من أعلى النسب في العالم، حيث بلغت نسبته من الناتج المحلي 4.95% عام 2018.<sup>13</sup> بالإضافة إلى وجود قطاعات متطورة، وجاذبة للاستثمار مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات، والنمو الكبير في الشركات الناشئة. في تقرير ممارسة الأعمال للعام 2020 الصادر عن البنك الدولي،<sup>14</sup> احتلت إسرائيل المرتبة 35 على مستوى العالم (190 دولة) بينما احتلت فلسطين المركز 117 عالمياً. فعلى سبيل المثال احتلت إسرائيل المرتبة 28 عالمياً حسب مؤشر بدء النشاط التجاري، و18 عالمياً حسب مؤشر حماية المستثمرين الأقلية، في حين احتلت فلسطين المرتبة 173 عالمياً حسب الأول، و114 عالمياً حسب الثاني.

من ناحية أخرى، هناك غياب للسياسات الحكومية الفلسطينية التي من شأنها جذب رأس المال الفلسطيني في الداخل، أو تحفيز النشاط التجاري على جانبي الخط الأخضر. على الرغم من الحركة التجارية النشطة التي تشهدها الأسواق الفلسطينية في مدن الضفة الغربية نتيجة لتوافد عشرات الآلاف من فلسطيني الداخل للتسوق (أكثر من 900 ألف زيارة سنوياً حسب تقديرات مدار في العام 2013)<sup>15</sup>، إلا أنه لا يوجد أي استدراك سياسي، وتدخلات حكومية للسلطة الفلسطينية لتشجيع هذه الظاهرة، ومعالجة الإشكاليات المرتبطة بنمو الحركة التجارية بين طرفي الخط الأخضر. كما أن تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين طرفي الخط الأخضر خارجة عن دائرة رقابة معظم المؤسسات، والوزارات، والجهات القائمة على إعداد السياسات الفلسطينية، إما بسبب طبيعتها غير الرسمية التي تقتصر إلى التدوين والتسجيل، أو بسبب الصعوبات السياسية المتأصلة في العمل الذي يستهدف تنظيم هذه العلاقات وإضفاء طابع منهجي عليها، حيث لا تزال هذه العلاقات تسير بشكل عشوائي وغير منظم. في ذات السياق، أشارت الورقة السابقة التي أعدها المعهد، إلى التدخلات الفعالة التي تقوم بها غرفة التجارة في جنين لاستقبال الوافدين من الأراضي المحتلة عام 1948، ومعالجة أي إشكالية أو عقبات مرتبطة بذلك، مع غياب اهتمام الجهات الرسمية في فلسطين بهذه الظاهرة المحلية النموذجية، وغياب تدخلاتها لحل المشاكل العالقة.

كما لا تقدم السلطة الفلسطينية أي امتيازات استثمارية لرأس المال العربي في الداخل، حيث يخضع المستثمرون العرب في الداخل لنفس قوانين وسياسات تشجيع الاستثمار التي يخضع لها الاستثمار الأجنبي في فلسطين، بل ربما لقيود أكثر نظراً

<sup>13</sup> <https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS>

<sup>14</sup> <https://www.doingbusiness.org/en/doingbusiness>

<sup>15</sup> بناء على نتائج المسح الذي نفذه المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) عام 2013، بعنوان تقدير حجم المشتريات والخدمات من قبل فلسطيني الداخل في مناطق السلطة الفلسطينية. تقرير غير منشور



لتخوفات السلطات الأمنية الفلسطينية من إمكانية استغلال مستثمرين إسرائيليين أو جهات استيطانية كواجهات لهم، وهو ربما تخوف مبالغ به. كما أن القانون الفلسطيني لا يشجع الاستثمار للسكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة، ويعتبرهم مواطنين إسرائيليين، فعلى سبيل المثال، تربط القوانين الخاصة بتملك الأراضي في فلسطين حق الشركات في تملك الأراضي بأن يكون أصحابها من الفلسطينيين، مما يعيق من تدفق الاستثمارات الفلسطينية في الداخل إلى المناطق التابعة لسيطرة السلطة الفلسطينية.

### 3.3 التداخل بين رأس المال الإسرائيلي والفلسطيني في الداخل وإشكالية التطبيع

بعد 73 عاماً من النكبة، ومحاولات إسرائيل طمس الهوية السياسية، والاقتصادية للسكان الفلسطينيين في الداخل، أصبح من الصعب جداً إنشاء كيان اقتصادي فلسطيني داخل الخط الأخضر مستقل عن الاقتصاد الإسرائيلي. كما أشرنا سابقاً، لم تمنح حكومة الاحتلال الإسرائيلي موارد كافية للمدن، والقرى العربية في الداخل لتتطور بشكل مستقل من أجل تكريس اعتماد الفلسطينيين على الاقتصاد اليهودي، وعلى مواقع القوة اليهودية، والسيطرة على السكان الفلسطينيين، ومنع وجود أي كيان اقتصادي مستقل لهم.<sup>16</sup> لذلك، نستطيع القول إن هناك انصهار كبير (دون اندماج) للاقتصاد الفلسطيني في الداخل بالاقتصاد الإسرائيلي، ناهيك عن هشاشة البنية الاقتصادية للتجمعات العربية في الداخل مقارنة بالاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتبر من الاقتصادات المتقدمة في العالم. هذا لا يعني بكل تأكيد عدم وجود رأس مال عربي، ومشاريع تجارية وصناعية في الداخل، لكنها ترتبط بشكل أو بآخر بالاقتصاد الإسرائيلي من خلال الإجراءات القانونية المتعلقة بالحصول على تراخيص، والوصول إلى المواد الأولية، والعمليات المرتبطة بالتجارة الداخلية والخارجية، والمشاريع المشتركة بين رجال أعمال عرب ويهود. بمعنى آخر، يوجد هناك اقتصاد لبعض مناطق فلسطين الداخل، لكن لا يوجد اقتصاد شامل لفلسطين الداخل؛ فخلال السنوات الأخيرة حصل هناك نمو وتطور على مستوى الأفراد الفلسطينيين في الداخل مع غياب العمل الجماعي والأطر المحلية في المجال الاقتصادي، رغم محاولات المؤسسات، والحركات، والأحزاب لإنشاء اقتصاد عربي متين ومستقل.<sup>17</sup>

من التحديات الكبيرة أيضاً في هذا المجال، عدم وجود خارطة أو قاعدة بيانات للمنشآت والقطاعات الاقتصادية والقوة العاملة الفلسطينية في الداخل، فهناك غياب كبير للمعلومات (ما عدا من قبل بعض المؤسسات البحثية المحلية القيمة لسد الفجوات المعرفية) فيما يخص أبرز القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، والمنشآت الصناعية، والخدمية للسكان الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر، والتي يمكن إقامة علاقات تجارية من خلالها تساهم في إيجاد بديل للمنشأة، والسلع الإسرائيلية التي ينتجها رأس المال غير الفلسطيني.

هذا كله يجعل من الصعب التمييز بين المنتجات، والاستثمارات ذات الأصول الفلسطينية، أو تلك التي تتبع لرأس المال اليهودي. الأمر الذي يدخل التعاون الاقتصادي مع الداخل في معظم الحالات في خانة "مقاطعة المنتجات الإسرائيلية" وأحياناً في خانة "التطبيع"، خاصة إذا ما استخدمت الواجهة العربية في الداخل من أجل الالتفاف على جهود المقاطعة. إن

<sup>16</sup> روحانا، نديم وصباح-خوري، أريج (2011). الفلسطينيون في إسرائيل قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع. مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

<sup>17</sup> د. سامي ميعاري، الباحث في مجال الاقتصاد في جامعة تل أبيب، مقابلة مع موقع Arab48 حول "الاقتصاد العربي: تحديات وتحولات ما بعد هبة القدس والأقصى"، تاريخ النشر: 2020/10/24.

العديد من الحركات السياسية، والاقتصادية داخل فلسطين تخط بين التطبيع السياسي أو الاقتصادي مع إسرائيل، وبين العلاقة مع العرب في الداخل، سواء بقصد أو دون قصد. تكمن مساوئ هذا الخلط في زيادة الفجوة مع فلسطيني الداخل ويعيق تحقيق أي نوع من الشراكة أو التكامل الاقتصادي بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر في لحظة تاريخية وطنية لا تحتمل التفرقة أو المزادة.

#### 4. التدخلات المطلوبة لتعزيز التكامل الاقتصادي الفلسطيني مع فلسطيني الداخل

يتضح مما سبق أهمية وضرورة خلق شراكة وتكامل اقتصادي بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، من أجل دعم صمود الفلسطينيين أينما وجدوا في فلسطين التاريخية، وتحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي بمعزل عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. يتطلب تحقيق هذه الرغبة جهوداً كبيرة من الحكومة الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في كلا الطرفين، والتي تتمثل في:

##### 4.1 دور الحكومة الفلسطينية

- تطوير البيئة الاستثمارية بشكل عام، ومنح امتيازات لفلسطيني الداخل من خلال معاملة خاصة تميزهم عن المستثمرين الأجانب.
- تشجيع فلسطيني الداخل على الاستثمار في المناطق الصناعية الحدودية من خلال منحهم إعفاءات ومزايا تفضيلية، خاصة إذا ما بنيت هذه الاستثمارات على أساس الشراكة بين الفلسطينيين داخل وخارج الخط الأخضر.
- تكليف الوزارات ذات العلاقة بتطوير قاعدة بيانات مشتركة تشمل كل من المنتجات والمواد الأولية اللازمة في الصناعة والتي يعود مصدرها إلى الفلسطينيين داخل الخط الأخضر
- مراقبة الأسواق في الضفة لضبط عمليات الاحتيال أو الاستغلال أو التلاعب في الأسعار خلال فترات تدفق فلسطيني الداخل إلى أسواق الضفة الغربية.
- اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لتشجيع السياحة الداخلية أمام الفلسطينيين في الداخل في مناطق السلطة الفلسطينية والتي تتركز ايام الجمعة والسبت.
- تطوير منظومة القوانين الفلسطينية لتشمل حلولاً، واضحة، وعادلة تحسباً لأي مشاكل قد تحدث بين الطرفين.
- جذب الاستثمارات الخاصة من الداخل عن طريق تحفيزات استثمارية.
- الاستفادة من حالة التضامن التي حصلت عقب الهبة الاخيرة من خلال إطلاق حملات توعية في كل انحاء فلسطين التاريخية على أهمية الشراكة الاقتصادية بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية واستبدالها حين تتوفر البدائل، بمنتجات إما فلسطينية أو مصدرها الاقتصاد العربي في الداخل.

##### 4.2 دور السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني

- عمل مؤتمرات أو معارض في المناطق العربية في الداخل لتشجيع تسويق المنتجات الفلسطينية في الداخل والعكس.
- تعزيز التواصل وتقوية العلاقة بين الغرف التجارية لكلا الطرفين.
- عمل مؤتمر لرجال الاعمال في الداخل لشرح الفرص الاستثمارية لرأس المال الفلسطيني في الداخل.
- زيادة الوعي بأهمية التكامل الاقتصادي، وعمل الدراسات التي تشخص الواقع الاقتصادي، وتحدد التدخلات المطلوبة.
- تعزيز المشاركة المجتمعية مع عرب الداخل، وخلق نشاطات مشتركة تساهم في تعزيز التواصل.
- تجهيز خطة شاملة يتم ترويجها في الداخل الفلسطيني تشمل كافة أنواع السياحة الترفيهية والدينية والتعليمية، يتخللها جولات في الأسواق الاستهلاكية في أسواق الضفة الغربية.
- وضع خارطة سياحية لسكان الضفة الغربية للمناطق العربية في الداخل، تشمل المطاعم، والمدن، والقرى القديمة والأحياء العربية، وأسواقها وأبرز منتجاتها.
- تشجيع تبادل الخبرات بين العاملين في كلا الجانبين حيثما يلزم.
- القيام بحملات توعية من اجل توضيح ما يقع في خانة التطبيع السياسي والاقتصادي مع إسرائيل، وما يهدف الى تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع الفلسطينيين في الداخل.

#### 4.3 دور القطاع الخاص لطرفي العلاقة

- زيادة اعتماد المشغلين في الضفة الغربية على العاملين من فلسطيني الداخل، وزيادة اعتماد المشغلين في الداخل على العمال من الضفة الغربية.
- مشاركة كلا الجانبين في الأنشطة الترويجية للسلع.
- الانفتاح على فكرة مأسسة مشاريع استثمارية من خلال البحث عن شراكات في مشاريع إنتاجية تهم كلا الطرفين.

#### أسئلة للنقاش:

1. كيف ساهمت الهبة الجماهيرية الأخيرة في زيادة الوعي بضرورة بناء قوة اقتصادية متبادلة للفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، وفي تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية؟
2. ما هي فرص تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقتصاد الفلسطيني، والاقتصاد العربي في الداخل في ظل العقبات الحالية؟
3. ما مدى قدرة الاقتصاد العربي في الداخل على تحويل تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي إلى الارتباط الوثيق بالاقتصاد الفلسطيني؟

4. هل يمكن أن يوفر هذا التعاون الفلسطيني-الفلسطيني أسواق ومصادر استثمارية بديلة عن المزيد من التبعية للسوق الإسرائيلي؟
5. ما هو المطلوب من القطاعين العام والخاص في فلسطين من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي مع الاقتصاد الفلسطيني في الداخل؟